نسيج الحياة الأندلسية من خلال كتاب المعيار للونشريسي من القرن الثالث حتى التاسع الهجري

VENŞERÎSÎ'NİN Mİ'YÂR'I ÇERÇEVESİNDE H. 3-9 YÜZYILLAR ARASINDA ENDÜLÜS'TE YAŞAM

أنور خالد الصادق يوسف[1]

موجز:

نحاول تسليط الضوء على أهمية كتب النوازل الفقهية، التي تتعدى كونها مجرد أحكام شرعية، لتصبح سجلًا حيًا يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات الإسلامية في المغرب والأندلس. من خلال دراسة موسوعية لكتاب "المعيار" للشيخ الونشريسي، نسلط الضوء على كيفية تراكم المعرفة الدينية المتفاعلة مع متطلبات الحياة اليومية. كما يعتمد البحث على المؤلفات الموازية الفقهية كمصادر تاريخية، مما يتيح لنا تقديم رؤية متكاملة لعلاقات الفقه بالواقع، وعصارة تجارب المجتمع عبر العصور.

كلمات مفتاحية : أبو العباس أحمد الونشريسي ، الأندلس ، تاريخ الأندلس .

ÖZ

Çoğu tarihî araştırma esas olarak tarihsel bilgi kaynaklarına, Tabakât-Neseb kitapları ile siyer kitaplarına dayanır. Genellikle bu kaynaklar yönetici, lider ve politikacı katmanlarıyla ilgilenir ve onlara büyük önem verir. Ancak, nevâzil türünde fıkıh kitapları yalnızca toplumun günlük yaşamıyla ilgilendikleri için değil, aynı zamanda çoğu geleneksel tarih kaynaklarında bulunmayan derinlikleri ve gizemleri ortaya çıkaran, içerdikleri tarihî bilgiler ile zengin tarihsel bilgi kaynakları olarak kabul edilir. Gerçekten de nevâzil türünde fıkıh aslında reel bir fıkıhtır ve bu nedenle tarihî açıdan son derece kıymetli bilgi kaynağıdır.

Anahtar Kelimeler: Ebü'l-Abbas Ahmed el-Venşerîsî, Endülüs, Endülüs Tarihi

ABSTRACT

Most historical research is based mainly on historical sources of information and books of tabaqat, genealogies and siyar, and usually these sources deal with and give great importance to the strata of rulers, leaders and politicians. However, the books of nawāzil fiqh are considered a rich source of historical information, not only because they deal with the daily life of the community, but also because they contain historical information that reveals important depths and mysteries not found in most traditional historical sources. Indeed, the fiqh of nawāzil is in fact the fiqh of fact, and thus a valuable source of historical information.

Keywords: Wansharisi; al-Mi'yar; Andalusia, History of Andalusia

مقدمة :

تُعتبر كتب فقه النوازل مصدرًا غنيًا للمعلومات التاريخية، ليس فقط لأنها تتناول الحياة اليومية للمجتمع، ولكن أيضًا لأنها تحتوي على معلومات تاريخية تكشف عن أعماق وأسرار مهمة لا توجد في معظم المصادر التاريخية التقليدية ، و يأتي هذا

Bu makale 12.04.2025 tarihinde dergimize gönderilmiş; 15.04.2025 tarihinde hakemlere gönderilme işlemi gerçekleştirilmiş; 22.05.2025 tarihinde hakem raporlarının değerlendirilmesi sonucu yayın listesine dâhil edilmiştir.
Makaleye atıf şekli; Enver Halid es-Sâdık Yûsuf, "نسيج الحياة الأندلسية من خلال كتاب المعيار للونشريسي من القرن الثالث حتى التاسع الهجري", *Müellif Uluslararası Sosyal ve Beşeri Bilimler Dergisi*, S. 3, (Haziran 2025), s. 58-69.
[1] Dr., Enver Halid es-Sâdık Yûsuf, Azzaytuna Üniversitesi, Edebiyat Fakültesi, Tarih Bölümü, Trablus/LİBYA, E-mail: anowryousef@gmail.com

البحث بناءً على توجيه واقتراح قيم من الأستاذ المحترم الدكتور Prof. Dr. Murat Ağarı[2]، الذي كان دافعا رئيسيا لاختيار موضوع الدراسة لما يحويه من أهمية كبيرة وقلة الدراسات المتخصصة التي تناولته بشكل معمق. وقد مثل اقتراحه حافزاً ودافعاً لتناول موضوع النوازل الفقهية، وخاصة كتاب "المعيار" للونشريسي، باعتباره مصدراً تاريخياً فريداً يُكشف من خلاله جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي لم تبرز في المصادر التقليدية الأخرى.

وقد جاء اختيار هذا الموضوع راجعاً إلى ندرة الدراسات التي تعتمد كتب النوازل كمصدر تاريخي رائد، والقدرة التي توفرها هذه الكتب على الكشف عن العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي يصعب العثور عليها في مصادر أخرى. كما تعكس هذه الكتب مدى قوة ارتباط المعرفة الدينية في حل مشكلات الحياة اليومية، وسعي الفقهاء إلى تقديم حلول شرعية قائمة على الواقع العملي، مما يجعلها مصادر ثمينة لدراسة التاريخ الإسلامي من زاوية فريدة ومستجدة.

تمثل كتب النوازل من أهم مصادر التراث الفقهي، حيث تزودنا برؤى عميقة حول تفاعل الإنسان المسلم مع الواقع اليومي والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي شهدها المجتمع الإسلامي في المغرب والأندلس. ورغم تركيزها الأساسي على الأحكام الفقهية، إلا أنها تتجاوز ذلك لتشكل نافذة ثرية لفهم تجليات التاريخ الحي من خلال أسئلة واقعية وأجوبة اجتهادية.

يُعد كتاب «المعيار المعرب والجامع المغرب» للشيخ أحمد الونشريسي[3] واحداً من المعالم الفقهية المميزة التي تجمع بين التراث الفقهي والتاريخي. فقد جمع المؤلف في هذا الكتاب العديد من الفتاوى الواقعية التي تعبر عن هموم الناس وشؤونهم الحياتية بوضوح دقيق، مظهراً تأثر الفقهاء بالأحداث والظروف المعاصرة لهم، ومرتكزاً على المذهب المالكي الذي ساد في تلك البقاع .

وينبع فضل الكتاب من اعتماد مؤلفه على مكتبة شيخه محمد الغرديس[4] التي ضمت نخبة من أمهات كتب الفقه المالكي، مما أتاح له استيعاب وحفظ العديد من النصوص الفقهية التي كانت تطبق في المغرب الأقصى والأندلس، إضافة إلى استنباط حلول فقهية مناسبة لقضايا تنعكس من خلال نوازل المجتمع.

تفتح دراسة «المعيار» أمام الباحثين آفاقاً واسعة لفهم واقع الحياة الاجتماعية المتنوعة، من تفاصيل الحياة الأسرية والعادات والتقاليد، ووضع الطبقات الاجتماعية، وصولاً إلى النشاطات الاقتصادية كالزراعة والتجارة والصناعة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الحركة الفكرية والثقافية التي شهدتها الأندلس، ويبرز من ذلك دور العلماء، والمكتبات، والترجمة، والفنون والعلوم.

و منهج الدراسة المعتمد يجمع بين البحث التاريخي التحليلي والمنهج الوصفي، بحيث يُربط بين الوقائع التاريخية التي انطلقت منها النوازل الفقهية والتفسير الدقيق لنصوص الفتاوى ضمن سياقها المحلي والزماني. هذا الأسلوب يتيح التشدد في الرجوع إلى تفاصيل الطبيعة الواقعية للنوازل، والتأكيد على أن الفتاوى المقدمة ليست افتراضية بل مبنية على وقائع يومية حقيقية.

ومن منظور أكاديمي، يأتي هذا العمل ليس كبحث فقهي مجرد، بل كدراسة تاريخية واجتماعية متكاملة، تبرز تداخل المعرفة الدينية مع تطورات المجتمع وحاجاته عبر أكثر من ثمانية قرون، كما يثري ذلك المعرفة بآليات الاجتهاد الفقهي وكيفية تفاعل الفقهاء مع السؤال الفعلي واستنهاض الهمم للحلول الشرعية التي تلائم واقعهم المعاش.

وبهذا، يعزز هذا البحث موقع كتاب «المعيار» كمصدر لا غنى عنه لفهم التجربة الإسلامية في المغرب والأندلس، شاملاً الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، مما يضيف معياراً جديداً للتراث الفقهي النوازلي ويعيد تأهيله كمصدر رئيسي في الدراسات التاريخية والاجتماعية، إن النوازل بهذا المعنى، ليست فقط مجموعة أحكام دينية بل هي وثائق تاريخية وثقافية تنبض بحياة الأمة وتزودنا بالأدوات اللازمة لتحليل المرحلة التاريخية التي نشأت فيها، مما يجعل دراسة هذا المصنف واجباً لعمق إسهاماته ولتفرد مادته العلمية والتاريخية والاجتماعية.[5]

لقد عرف موضوع النوازل الفقهية، وبالأخص كتاب «المعيار» للونشريسي، اهتماماً ملحوظاً في الدراسات التاريخية والفقهية، وإن اختلفت محاورها تبعاً لهدف كل دراسة ومنهجها. من أبرز هذه الدراسات:

المقدمة التي أصدرها الدكتور محمد حجي في تحقيقه لكتاب «المعيار» عام 1401 هـ / 1981 م، والتي تعد أحد المراجع الأساسية لفهم منهجية الونشريسي في جمع النوازل، وأهميتها في رصد الحياة السياسية والفقهية والاجتماعية في المغرب والأندلس[6] ؛

بالإضافة لدراسات كثيرة تناولت الفقه المالكي في المغرب الأقصى والأندلس من خلال الكتب النوازلية، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي جاءت عبر الفتاوى، حيث أظهر كيف شكلت هذه الكتب مرآة تعكس التحديات والظروف التي عاشها المجتمع[7]؛

---

[2] Prof. Dr. Murat Ağarı: أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة كارابوك ، تركيا.

[3] أحمد ابن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي التلمساني الأصل والمنشأ، الفاسي الدار والمدفن ، نسبته إلى ونشريس يكاد يجمع عليها أغلب من ترجم له، خصوصاً وأنه صرح هو نفسه في مقدمة كتابه (الفائق) وذهب ابن القاضي في (جذوة الاقتباس) ' والبغدادي في (هداية العارفين)، والناصري في (الاستقصا) ، إلى أنه تلمساني الأصل ، توفي سنة(914ه 1508م) وعمره نحو ثمانين عاماً على ما نقله صاحب (البستان)'

الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك ، تحقيق : الصادق بن عبد الرحمان الغرياني ، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م، ص9 ، عبد الواحد بن عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، باعتناء : د إحسان عباس، ط2 - دار المغرب الإسلامي، 1402/ هـ 1982م، ج 2 ، ص 1122 ؛ أحمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة و الوراقة، الرباط، 1973م، ج 1 ، ص156 ؛ البغدادي ، هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مطبعة وكالة المعارف، إسطنبول 1955 م ، ص 138.

أبي العباس شهاب الدين السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، محمد عثمان ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 1971م، ج 4 ، ص165.

[4] آل الغرديس صاحب المكتبة العظيمة التي حوت كتب الفقه المالكي خاصة فيما يتعلق بنوازل الأندلس والمغرب ، ابن عساكر، محمد، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر ، الرباط، 1977م ، ص48.

[5] polémica religiosa en Música en tiempos de Alfonso El - GRANJA FERNANDO DE. LA «Una Sabio» in Al Andalus,, XXXèmeI, Madrid, 1966, pp 47-72.

[6] حجي ، أندلسيات (المجموعة الأولى) ، دار الإرشاد للطباعة والنشر ، بيروت ، 1969م.

[7] الصمدي ، فقه النوازل عند المالكية فقها ومنهجا ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، 2007م

أبحاث مصطفى حزمتلي المتعلقة بتنظيم الحسبة والأسواق في الأندلس، والتي أظهرت الدور الذي قامت به الفتاوى الفقهية في تنظيم الحياة الاقتصادية، وكيف انعكس ذلك على القوانين الحضرية والتجارة والأساليب الرقابية للدولة، مستفيدًا من نوازل المعيار وغيرها من المصادررابعاً، دراسات محمد أوز دامير التي تناولت الثقافة والحضارة في الأندلس، مركزة على الجوانب الفكرية والعلمية والفقهية التي حفزتها الفتاوى النوازلية، وبيَّنت أوجه الترابط بين الفقه والثقافة الحضرية وتطور العلوم في تلك الحقبة[8]؛

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك عدد من الدراسات التي ركزت على النواحي الاجتماعية والاقتصادية للنوازل الفقهية ، مثل دراسات سابقة حول العادات والتقاليد، والأوضاع العائلية والطبقات الاجتماعية، والتي جميعها استخدمت كتاب «المعيار» كمصدر أساسي أو داعم لمحاورها التحليلية،

وبالرغم من ثراء هذا الحقل نسبياً ، إلا أن الغاية من هذه الدراسة هي تقديم رؤية شاملة جديدة تجمع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار متكامل، مع التركيز على الاستفادة من المادة الفقهية الواقعية، بما يعزز فهم أن النوازل بما تحويه من فتوى هي وثائق حياة حية تفيد الباحث في تشكيل صورة واقعية متكاملة للمجتمع في الأندلس والمغرب الإسلامي.

وتنبع أهمية كتاب المعيار من الجهد الذي بذله الونشريسي في تأليفه مما يجعله من أفضل المصنفات الفقهية للمذهب المالكي ، فلم يقتصر على جمع الفتاوى وحسب، بل قام بتحليلها وترجيحها، مما أضفى قيمة علمية على الكتاب، كما أنه يذكر أسماء الفقهاء ويقدم نصوص الأسئلة كما هي، مما يعكس دقة الأمانة العلمية المتناهية ،وهذا الأسلوب يعكس التزامه بالمصداقية والموضوعية، حيث يقدم الفتاوى كما وردت من السائلين، حتى وإن كانت تحتوي على لحن لغوي أو ألفاظ عامية.[9]

أما عن تاريخ الكتاب لم يحدد الونشريسي تاريخ بدء كتابة المعيار ، لكنه ذكر أنه انتهى منه في 28 شوال 901هـ (1495م) [10] ،وقد أضاف فتاوى جديدة في عام 911هـ، مما يدل على استمرارية العمل على الكتاب، و يُعتقد أن تأليفه وتنقيحه استغرق حوالي ربع قرن، مما يعكس الجهد الكبير الذي بذله في جمع وتنقيح المعلومات[11]

وقد بدأ الاهتمام بالمعيار مبكراً، حيث استفاد منه علماء مثل "التنبكتي"[12] و"أحمد بن سعيد المجليدي"[13] كما تم اختصار الكتاب في مؤلفات أخرى، مما زاد من قيمته. وقد نُشر الكتاب لأول مرة في 1317هـ (1897م) ثم في طبعة حديثة عام 1402هـ (1981م).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين والمستشرقين تنبهوا منذ فترة ليست بقصيرة إلى أهمية كتب النوازل والفتاوى الفقهية وقيمتها الكبرى في دراسة التاريخ الحضاري للمجتمعات الإسلامية ، ونخص بالذكر منهم : المتشرقين الإسبانيين " لوبث أورتيث Lopez Ortiz وسلفادور بيلا Salvador Vila " ، والمستشرق الفرنسى " ليفي بروفنسال "LeviProvengal [14].

وفي سنة (1966م) نشر "فرناندو دي لا جرانْخَا (Fernando DE LA GRANJA) " أول بحوثه اعتماداً على المعيار ، وقال إنه منجم ثمين لم يستغل بعد هذا الاهتمام المبكر يعكس أهمية الكتاب في الأوساط العلمية والدينية.[15]

وتنعكس القيمة التاريخية للكتاب من وفرة مصادره ، فقد اعتمد الونشريسي على مصادر متنوعة، بما في ذلك مكتبة آل الغرديس وكتب الفقه والنوازل، وش من بين المصادر المهمة التي اعتمد عليها: "نوازل البرزلي"[16] و"نوازل المازوني"[17]. كما ذكر العديد من العلماء والفقهاء الذين أثروا في محتوى الكتاب، مما يعكس تنوع المصادر التي اعتمد عليها.

أما عن النواحي التاريخية فيعتبر الكتاب منجماً غنياً بالمعلومات التاريخية، حيث يتناول مواضيع تتعلق بالتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

التاريخ السياسي: يتناول الكتاب قضايا سياسية مهمة، مثل التعامل مع المدجنين[18] وأحكام من غلب على وطنه النصارى. يقدم الونشريسي تحليلات حول كيفية تأثير الظروف السياسية على الفقهاء وآرائهم، مما يعكس التفاعل بين السياسة والدين في تلك الفترة، على سبيل المثال، يتحدث عن المتمرد "عمر بن حفصون" وأحوال قضاته، ويشير إلى عدم قبول شهادتهم، مما يعكس موقف الفقهاء من السلطة السياسية.[19]

التاريخ الاجتماعي: يقدم الكتاب معلومات عن الحياة الاجتماعية، مثل مسائل الزواج والمهر، وظواهر اجتماعية مثل زواج الأسرى المسلمين بنصرانيات ، يتناول أيضاً قضايا تتعلق بالأسرة، مثل حضانة الأطفال والإنفاق عليهم، مما يعكس التحديات الاجتماعية التي كانت تواجه المجتمع في ذلك الوقت. كما يتطرق إلى عادات المجتمع، مثل استخدام قدور الخمر وأحكام الملاهي، مما يعطي صورة شاملة عن الحياة اليومية.[20]

---

[8] Hizmetli, Mustafa, *Endülüs'te Hisbe Teşkilatı*, Türkiye Diyanet Vakfı Yayınları, Ankara, 2011

[9] الونشريسي ، المعيار ، ج7 ، ص 63 .

[10] المصدر نفسه ، ج12 ، ص 395.

[11] أحمد بابا التنبكتي ، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج ، عبد الحميد عبد الله ، دار الكتاب ، طرابلس - ليبيا ، 2000م ، ج 12 ، ص396

[12] أبو العباس أحمد بابا التنبكي الصنهاجي الفقيه المؤرخ له ما يزيد عن أربعين تأليفاً ولد سنة 963هـ ، توفيى سنة 1024هـ. المرجع ، السابق ، ج1 ص 5.

[13] - أبو العباس أحمد بن سعيد المجليدي ، تولى قضاء مكناسة الزيتون منذ 1088هـ ، بعد قضاء فاس لمدة 40سنة من أهم مؤلفاته كتاب التسيير في أحكام التسعير، توفي 1094هـ ، موسى لقبال ، التسيير في أحكام التسعير للمجليدي، الشركة الوطنية ، للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص11-28 .

[14] - كمال السيد أبو مصطفى ، جوانب من الحياة الإجتماعية و الإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب الونشريسي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 1996م ، ص7.

[15] GRANJA FERNANDO DE. LA، Op,cit,p15 .

[16] البرزلي، أبو القاسم، فتاوى جامع مسائل األلحكام ، تحقيق : محمد الحبيب الهيلة ، دارالغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000م

[17] أبي زكريا يحي المغيلي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، الزهراء للإعلام العربي ، الجزائر ، 2008 .

[18] المدجنين لفظ يطلق على المسلمين الأندلسيين الذين سمح لهم بالبقاء في إسبانيا بعد زوال حكم الإسلام عنها .

[19] عمر بن حفصون 240-305هـ/855-919م ، أول من تمرد على الدولة الأموية في الأندلس ، أصله من مدينة رندة ، وقد أعلن العصيان وتحصن شمال شرق مالقا ، وارتد عن الإسلام وأظهر النصرانية ؛ إبن القوطية ، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري اقاهرة، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1989م ، ص103 ؛ مؤلف مجهول ، ذكر بلاد الأندلس، تحقيق : لويس مولينا ، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ، مدريد ، 1983م ، ص 148.

[20] الونشريسي، المعيار ، ج3 ، ص 388. ج 6، ص 50 .

التاريخ الاقتصادي: يحتوي الكتاب على معلومات دقيقة عن شروط البيع، وأسعار كراء الحوانيت، والضرائب، والنزاعات الزراعية. يقدم الونشريسي تفاصيل حول كيفية تنظيم الأسواق، مما يساعد الباحثين على فهم الاقتصاد في تلك الفترة. كما يتناول قضايا تتعلق بالضرائب المفروضة على التجار، مما يعكس التحديات الاقتصادية التي كانت تواجههم.[21]

التاريخ الثقافي: يعتبر الكتاب مصدراً مهماً لدراسة التاريخ الثقافي، حيث يقدم معلومات دقيقة عن التعليم، مثل أجور المعلمين، واهتمام الدولة بالتعليم. يتحدث عن كيفية تخصيص الدولة لموارد لتعليم الأطفال، مما يعكس أهمية التعليم في المجتمع. كما يتناول الكتاب المناظرات العلمية والمحاورات، مما يظهر مدى تغلغل الفقه المالكي في تفاصيل الحياة اليومية.[22]

بشكل عام يعتبر كتاب "المعيار المعرب" للونشريسي من أهم المصادر الفقهية والتاريخية في المذهب المالكي، يجمع بين الفتاوى والنوازل ويقدم تحليلات دقيقة، مما يجعله مرجعاً أساسياً للباحثين في التاريخ الإسلامي، الكتاب ليس مجرد مجموعة من الفتاوى، بل هو وثيقة تاريخية تعكس الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في تلك الفترة .

إن القيمة العلمية والتاريخية للكتاب تجعله منجماً غنياً بالمعلومات التي يمكن أن تسهم في فهم أعمق للتاريخ الإسلامي ،كما تُعتبر كتب الفتاوى والنوازل بشكل عام من المصادر الفقهية الغنية التي تُسهم بشكل كبير في رصد الحياة العامة في الأندلس، خاصة في مجالات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، هذه الكتب لا تقتصر على تقديم الأحكام الشرعية فقط، بل تحمل بين طياتها سجلات حية تعكس الواقع اليومي للمجتمع الإسلامي في تلك الحقبة. فمن خلال فتاوى الفقهاء، يمكن للباحثين الاطلاع على تفاصيل دقيقة تتعلق بالحياة الأسرية، كقضايا الزواج والطلاق والعلاقات الاجتماعية، فقد تعكس الفتاوى شروط الزواج واتفاقات المهر وحقوق الزوجين، إلى جانب توضيح دور المرأة في المجتمع وأحكام الميراث. كما توفر هذه المصادر لمحات مهمة عن النشاط الاقتصادي، حيث تتناول قضايا التجارة، الزراعة، الصناعة، وأسواق السلع، فتسبر أغوار الأنظمة الاقتصادية المتبعة وتنظيم الأسواق، ومعاملة التجار والعمال، وحتى التعاملات المتعلقة بالعملات والمعادن. كذلك، لا تغفل هذه الكتب جانب الطقوس الدينية والاجتماعية مثل أحكام الجنائز والميراث، مما يسلط الضوء على العادات الثقافية والدينية التي كانت سائدة آنذاك.

لكن رغم هذا الغنى الكبير، يواجه الباحثون تحديات كبيرة عند محاولة استخلاص هذه المعلومات التاريخية:

- تعد اللغة التي كتبت بها هذه الفتاوى مليئة بالمصطلحات الفقهية المتخصصة التي يصعب على غير المتخصصين فهمها بوضوح. إن مصطلحات مثل "الزكاة"، "الكراهة"، "الوجوب"، وغيرها تحمل دلالات محددة دقيقتها تكمن في السياق الفقهي الشرعي، مما يجعل تفسير تلك النصوص بطريقة صحيحة أمراً معقداً ويحتاج إلى إلمام عميق بهذا الباب. علاوة على ذلك، فإن اللغة الفقهية ذاتها تختلف أحياناً بين المذاهب الفقهية، بل وبين أجيال العلماء ضمن نفس المدرسة، ما يضيف طبقة أخرى من التعقيد والالتباس.[23]
- تتداخل المعلومات التاريخية مع الأحكام الشرعية، حيث تقدم الفتاوى في الأصل كإجابات على مسائل الحلال والحرام ولا تهدف لتوثيق الأحداث التاريخية أو دراسة ظواهر اجتماعية أو اقتصادية ، لذلك، لابد من أن يقوم الباحث بإعادة بناء النصوص الفقهية، وتجريدها من الصبغة الشرعية، وذلك عبر تفكيك النصوص والتركيز على المعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون ملتبسة داخل أحكام الحلال والحرام أو الإجابات الشرعية المطولة. هذه المهمة تتطلب مهارات تحليلية دقيقة وقدرة عالية على فصل المعنى الاجتماعي والتاريخي عن الخطاب الفقهي الديني.[24]
- من جانب آخر، قد يعاني الباحث من مشكلة تكرار الفتاوى نفسها في مناطق وجغرافيات مختلفة، كما هو الحال بين المغرب والأندلس. فقد ترد فتوى محفوظة في مصدر مغربي، لكن الباحث قد يخطئ في إسقاطها على المجتمع الأندلسي بسبب تشابه الظروف أو استخدام نفس المصادر الفقهية، وهذا قد يقود إلى خلل في الدراسة التاريخية ، لذا، من الضروري أن يعتمد الباحث على قراءات أعمق «ما بين السطور» في الفتاوى، ومحاولات استنباط مكان وزمان الفتوى بدقة، والرجوع إلى مصادر تاريخية وأدبية أخرى تدعم التحديد الجغرافي والزماني.
- تحديد الإطار الزمني للفتوى هو تحدٍ آخر لا يقل أهمية. ففي كثير من الكتب الفقهية، مثل "كتاب المعيار" للونشريسي، غالباً ما تُذكر أسماء الفقهاء بشكل جزئي أو عبر ألقاب غامضة مثل "بعض الشيوخ"، أو يُقتصر على ذكر الإجابة دون الإشارة إلى مفتي محدد. هذه النقص في المعلومات يصعب معه وضع الفتوى في سياقها الزماني والمكاني المناسب، مما يقيد إمكانيات الباحث في توظيف تلك الفتاوى كمصادر تاريخية دقيقة[25] ، لذلك، يجب على الباحث أن يلجأ إلى كتب الطبقات الفقهية أو كتب شيوخ المذهب المالكي، إضافة إلى البحث في مصادر أخرى، لمحاولة استكمال المعلومات وإيجاد مراجع تساعد في ربط الفتوى بعصرها وزمانها.

لحل هذه المشكلات، أصبح من الضروري الاستعانة بكتب شرح المصطلحات الفقهية، والتي تقدم شرحاً دقيقاً لكلمات ومفاهيم كانت مستخدمة في عصر الونشريسي نفسه أو في حقب قريبة منه، وهذا الأمر يضمن فهمًا أدق للنصوص وتوظيفًا صحيحًا للمصطلحات ضمن سياقها التاريخي. كما يُفضل الاعتماد على شروح مؤلفات قريبة من عصر الونشريسي كي تكون أكثر ملاءمة للثقافة المحلية والبيئة التي كتب فيها المعيار، حيث إن المصطلحات تتغير باستمرار من زمن لآخر. وعلى سبيل المثال، يمثل كتاب "الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة" شرحاً مهماً لفهم مصطلحات المذهب المالكي في الفترة نفسها.

كما لا ينبغي للباحث أن يعتمد فقط على فتاوى ونوازل محددة كمصدر وحيد، إذ إن هذه الكتب عادةً ما تركز على قضايا محدودة تلقي بظلالها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية دون سواها، مما يترك فراغات كبيرة ، فمثلاً، قد يقدم المعيار تفصيلات دقيقة حول نزاعات السقي وتقاسيم الحصاد، لكنه لا يعط تفاصيل حول أنواع الحبوب أو أدوات الحصاد أو طرق

---

[21] المصدر نفسه ، ج6 ، ص 50

[22] المصدر نفسه ، ج7 ، ص 156 .

[23] - عزت عبد العزيز ، تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة ، دار النشر للجامعات ، القاهرة، 1999م ، ص4.

[24] - مصطفى الصمدي ، فقه النوازل عند المالكية تاريخاً ومنهجاً ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007م ، ص14.

[25] ورد في المعيار فتاوى مماثلة ، - الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج6 ، ص62.

التخزين[26] ، لذا فإن استعمال مصادر تاريخية أخرى متنوعة، ككتب الطبقات والتاريخ والجغرافيا، يساعد على سد هذه الفراغات ويُكمل الصورة الكلية للحياة في الأندلس.

باختصار، تعد كتب الفتاوى والنوازل سجلاً حيوياً وثرياً لحياة المسلمين في الأندلس، إذ تحمل بين سطورها تفاصيل دقيقة وعميقة عن شؤون المجتمع والاقتصاد. ورغم الصعوبات التي يواجهها الباحثون في لغة النصوص، وتداخل الأحكام الشرعية بالمعلومات التاريخية، وتكرار الفتاوى، وعدم وضوح الإطار الزمني، فإن اتباع منهجيات مدروسة واعتماد مصادر مساعدة وتمويل النصوص بتحليلات دقيقة يفتح أمام الباحث آفاقاً رحبة لفهم الحياة العامة من منظار فقهي وتاريخي متميز. إن قراءة الفتاوى بعمق وتوظيفها بالشكل الملائم تمكن من إعادة بناء مجتمع الأندلس في حقبة مجدها الفكري والديني والاجتماعي، وتُبرز ملامح تعايشهم الاقتصادي والثقافي في آنٍ واحد، فتكون بذلك هذه المصادر خير سبيل لاقتناص تفاصيل لا يوفرها الكثير من المصادر التاريخية الأخرى.

الأسرة وصورة المجتمع الأندلسي

تمثل الأسرة الأندلسية خلية مصغرة للمجتمع بأكمله، إذ تعكس تنوع مكوناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، اعتمدت بنية الأسرة على نظام هرمي واضح تسوده سلطوية رب الأسرة الذي كان يملك السلطة والنفوذ على أفراد العائلة وقد نشأت الحياة العائلية في الأندلس كنتيجة طبيعية للنظم السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة، حيث كانت العلاقات الزوجية والعائلية تتسم بعدم التوازن بين الجنسين، مما انعكس على وضع المرأة في المجتمع والأسرة بشكل خاص. وتركزت الأسئلة الأساسية حول طبيعة العلاقات الزوجية، المشاكل العائلية الشائعة، وبنية الأسرة الأندلسية بشكل عام.

مفهوم الزواج في المجتمع الأندلسي

على الرغم من الثبات النسبي لمفهوم الزواج كعقد اجتماعي وديني، فإن العادات والتقاليد المحلية في الأندلس أضفت عليها ألواناً خاصةً انعكست في الطقوس والتكاليف المتعلقة به. تميز الزواج في الأندلس بصعوبات اجتماعية واقتصادية، أبرزها ارتفاع المهور وتكاليف الاحتفالات التي أفضت إلى تأخر الزواج وعزوف شريحة كبيرة عن الزواج. تناول الشعراء الشعبيون الواقع المرير الذي يعيشه المجتمع مع تشبيه الزواج أحيانًا بـ"الشبح" بسبب كلفته العالية.[27]

كما تميز مجتمع الأندلس أيضًا بالحرص الشديد من الآباء لتزويج أبنائهم وبناتهم في سن مبكرة، في بعض الأحيان دون الأخذ في الاعتبار مدى ملائمة الشريك، وذلك ضمن ظروف اجتماعية واقتصادية معقدة.[28]

مراسم الزواج وشروطه الشرعية والاجتماعية

تحقق الزواج في الأندلس عبر مجموعة من الشروط الشرعية التي وافق عليها الفقه المالكي، والتي تضمنت وجود الولي، تحديد الصداق، وشهادة شاهدين عدلين. كانت الكفاءة بين الزوجين أحد أهم شروط الاستقرار، بحيث يجب أن يكون كل منهما ملائما للآخر دينًا وحرية. كما كان للعرف والعادات تأثير في تفاصيل مراسم الزواج، حيث كان دور "الخاطبة" بالغ الأهمية في إعداد وإتمام الخطبة، فضلاً عن مراسم الخطبة التي تتضمن تبادل الهدايا والاتفاق على الشروط والمهر.[29]

الولي وصلاحياته في عقد الزواج

كان الولي يلعب دورًا محوريًا في إتمام الزواج، حيث يمنع العقد بدون وجود ولي، وكان الأب أو أقرب الأقارب عادة هو الولي. في حالات انعدام الولي، كان القاضي يتدخل لتولي أمر الزواج، مؤكدًا ضرورة رضا المرأة وكفاءة الزوج. اختلف الفقهاء في حالات الولي والوصي، وظهر استناد بعض القضاة على الاجتهاد لتكليف الوصاة بالتعامل مع قضايا الزواج. كما كانت هناك إجراءات وقائية حازمة لمنع التزويج الجبري وإكراه الفتاة على الزواج من دون رضاها التام .[30]

حفل الزفاف وتقاليده الاجتماعية

اتسم حفل الزفاف الأندلسي بطقوس بهيجة واحتفالية كبيرة، حيث تعددت مظاهر الفرح تتضمن انتشار الولائم، الموسيقى، الرقص، وتبادل الهدايا ، كانت تجهيزات العروس مكلفة وتعكس مكانة العائلتين، فكان الجهاز يشمل الملابس الفاخرة، المجوهرات، الأثاث، والعديد من الأدوات الضرورية للبيت الجديد.لاحظت المظاهر الاجتماعية التنافس بين العائلات على إظهار الفخامة والثراء في حفلات الزفاف، مما أوقع البعض في مشاكل قانونية بسبب الخلافات حول ملكية بعض متاع العروس [31]

ظاهرة الزواج المختلط وتأثيرها الحضاري

أدى التنوع الديني والاجتماعي في الأندلس إلى انتشار ظاهرة الزواج المختلط بين المسلمين والنصارى، حيث كان الزواج من نساء نصرانيات أمرًا شائعًا لدى الحكام والطبقات العليا. شكّل هذا الزواج جسورًا ثقافية وحضارية، وساهم في صهر المجتمعات المختلفة وتبادل الخبرات والتقاليد بين الطوائف ، كما تميزت بعض الأسر النبلية بالتزاوج مع العائلات المسيحية لتعزيز التحالفات السياسية والاجتماعية، بالرغم من التحديات الدينية والفقهية التي فرضتها الشريعة الإسلامية بشأن بعض أنواع الزواج.[32]

زواج الإماء والجواري ودورهن في المجتمع

ازداد عدد الإماء والجواري في الأندلس بسبب الحروب والفتوحات التي أدت لجلب العبيد من مناطق متنوعة، حيث تنوعت الوظائف بين إيماء الخدمة اللاتي قمن بأعباء المنزل واليوميات، والجواري المحظيات اللاتي كن معتادات على الترفيه

---

[26] المصدر نفسه ، ج6 ، ص226.

[27] ابن قزمان رجل يسخر من طول فترة عزوبيته ، وله أبيات شعرية كثيرة في هذا المعنى ، ابن قزمان القرطبي (ت 555هـ/ 1160م) ،ابن قزمان محمد بن عيسى القرطبي ، ديوان ابن قزمان القرطبي، إصابة الأغراض في ذكر الأعراض ، تحقيق : فيديريكو كورنيتي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1995م ، ص89-90 .

[28] الزجالي، عبيد الدين أحمد ،أمثال العوام في الأندلس، محمد بن شريفة،منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية و التعليم ،مطبعة محمد الخامس،فاس،المغرب،1975م. ص 27 ، ص 211 ؛ ماريا ج فيقراً ، أصلح المعالي عن المنزلة الاجتماعية لنساء الأندلس ، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، ج2 ، بيروت ، 1998م ، ص1005 .

[29] ذكر الونشريسي هذه الهدايا في بلاد المغرب الإسلامي ولعلها تكون نفس الهدايا المقدمة في الأندلس ، الونشريسي ، المعيار ، ج3 ، ص 129 ، ص249 ، ص406 .

[30] الشعبي ،الأحكام، تحقيق: صادق الحلوي ، دار صادر ، بيروت، 1992م، ص 366 .

[31] الونشريسي ، المعيار ، ج3 ، ص 156 . إبن بشتغير ، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير ، تحقيق: قطب الريسوني ، دار ابن حزم ، د،ت، ص 55 .

[32] أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي، وثائق في أحكام قضايا أهل الذمة، محمد عبد الوهاب خلاف، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة، 1980م، ص86 .ابن حزم الأندلسي، طوق الحمامة في الألفة والولاف، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1959م، ص22.

عن الأسياد. كما كانت الجواري التي تحظى بمواصفات الجمال أو العلم ترفع من مكانتها وقيمتها في الأسواق، وكان أحيانا بعض الجواري يرقين إلى مرتبة "أم ولد" في حال أنجبن من سيدهن، مما رفع من مكانتهن الاجتماعية. [33]

الطلاق وأسبابه الاجتماعية والفقهية

شكل الطلاق أكبر المشكلات التي تصادف الأسرة الأندلسية، رغم كونه مشروعًا في حالات معينة إلا أن الفقهاء حذروا منه لكونه "أبغض الحلال إلى الله". توثقت أسباب الخلافات الزوجية التي تؤدي إلى الطلاق في سجلات الفقه والقضاء، وتفاوتت بين أسباب شخصية، سوء معاملة، خلافات مالية، أو تدخلات أسرية. ركز النظام القضائي على معالجة الخلافات ومحاولة الصلح قبل الإقدام على الطلاق، وكان القاضي يباشر متابعة أوضاع الزوجين لضمان حقوق الطرفين، مع وجود آليات وقائية لتوثيق عقد الزواج والطلاق بدقة وحذر .[34]

الصعوبات التي تواجه الزواج في الأندلس

وقفت عدة عوامل اقتصادية واجتماعية عقبة أمام الزواج، أبرزها ارتفاع المهور وتكاليف حفلات الزفاف التي بلغت حد المبالغة بـ "السياقة والنحلة"، وهي هدايا كبيرة غالبًا ما تكون أراضٍ أو نقودًا. أثقلت هذه المصاريف كاهل الأسر، وخصوصًا الفقراء، مما أدى إلى تأخير الزواج أو عزوفه. كما اشتملت مشاكل الزواج على صعوبة تجهيز العروس "الشوار" وتوافقه مع المهور، الأمر الذي أسفر عن نزاعات قانونية بين الأسر أحيانا[35]. بالإضافة إلى ذلك، أفضت بعض شروط الزواج التي فرضتها النساء على أزواجهن، كتقييد الزواج بأخرى أو عدم الغياب الطويل إلى النفور من الزواج[36]. كل هذه العوامل مجتمعة أثرت على استقرار الحياة الزوجية وأسست لظاهرة تأخر الزواج أو تفضيل الرجال للجواري بدلاً من الزواج.

تكشف دراسة الحياة العائلية في الأندلس عن تعقيدات كثيرة تربط بين العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية التي شكلت نمط الأسرة وطبيعة العلاقات فيها. يظهر من هذا السياق أهمية الزواج كمؤسسة محورية في بناء المجتمع ومدى التحديات التي وقفت في وجهه، والتي أثرت بدورها على نسيج الأسرة الأندلسية واستقرارها. كما تبرز تركيبة المجتمع الأندلسي متعددة الأوجه بتنوع مكوناتها وطرائق عيشها، مما أعطى نمط الأسرة طابعاً فريداً استمد قوته وضعفه من هذه التداخلات المتعددة.

وبشكل عام يمكن القول أن الزواج في الأندلس من خلال كتب النوازل الفقهية قد حظي بإهتمام كبير و قد تبين أنه يتم بين مجموعات دينية وأعراق إجتماعية مختلفة ، فقد لاحظنا الزواج من الذميات وأيضاً الزواج المختلط أي زواج المسلمات من رجال غير مسلمين ، ورغم المخالفة الدينية للشريعة إلا أنه قد تم تسجيل ذلك من خلال كتب النوازل الفقهية ، فقد تكرر التنبيه فيها على مثل هذه المخالفات، وربما هذا النوع من الكتب (النوازل الفقهية) هي الأبرز كمصدر تاريخي مهم لمثل هذه الظواهر لتخصصها الفقهي ولأن الفقيه هو الأقرب إلى مجتمعه والأدرى بما يحتاجه المجتمع و ما يرى ضرورة تجنبه .

دور الوقف في الحياة الأندلسية

لقد كان للوقف في الحياة الاجتماعية في الأندلس دورٌ محوري في تعزيز التكافل الاجتماعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والثقافي ، فقد كانت الأوقاف تُخصص جزءًا كبيرًا من مواردها لدعم الفقراء والمحتاجين، مما يعكس قيم التعاون والمساعدة المتبادلة بين أفراد المجتمع. هذا النظام لم يكن مجرد وسيلة لتقديم المساعدة، بل كان يعكس أيضًا التزام المجتمع بقيمه الإنسانية والدينية، مما ساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء والعدالة.

علاوة على ذلك، ساهمت الأوقاف في الحفاظ على المساجد والمرافق العامة، حيث كانت تُعتبر مراكز للعبادة والتعليم[37] ، كان الحفاظ على هذه المرافق وترميمها جزءًا أساسيًا من مسؤوليات الواقف[38]، كما كان جزء من ريع الأوقاف يُخصص لدعم طلبة العلم. هذا الدعم لم يكن مقتصرًا على التعليم الديني فحسب، بل شمل أيضًا العلوم الأخرى، مما ساهم في ازدهار الحركة العلمية والثقافية في الأندلس.

في سياق آخر، كانت الأوقاف تُخصص أيضًا لشراء السلاح والخيول في سبيل الجهاد، مما يعكس أهمية الدفاع عن الدين والوطن. كان يُنظر إلى الجهاد كواجب ديني، وبالتالي كانت الأوقاف تُستخدم لدعم هذا الجهد، مما يعكس التزام المجتمع بقيمه الدينية والوطنية.

كما شملت الأوقاف العقارات مثل الضياع والبساتين، حيث كان يُخصص جزء من ريعها لصيانة هذه الممتلكات وضمان استمرارية نفعها. كانت هذه العقارات تُعتبر مصادر دخل مهمة، وكان يُشرف على إدارتها ناظر الأحباس، الذي كان مسؤولًا عن ضمان استغلالها بشكل فعال.[39]

تجدر الإشارة إلى أن نظام المحاسبة في إدارة الأوقاف كان دقيقًا وصارمًا، حيث كان يُشرف على ذلك ناظر الأحباس ومعاونيه، مما يضمن عدم تبديد الأوقاف وضمان وصول ريعها إلى مستحقيه. كان هناك نظام واضح للمحاسبة، حيث يتم تسجيل جميع المعاملات المالية والتأكد من أن الأموال تُستخدم وفقًا للأغراض المحددة في وثيقة الوقف.[40]

كما كانت هناك أوقاف مختلطة تُستخدم لدعم المساجد، حيث كان يتم توزيع الغلة بناءً على الحاجة. هذا النظام ساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان تلبية احتياجات المجتمع بشكل متوازن.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك نظام للكراء والمزارعة في الأراضي المحبسة، مما يضمن استغلال هذه الأراضي بشكل فعال. كان يُعتبر من الأفضل تأجير الأراضي المحبسة بدلاً من تركها خالية، مما يضمن تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

---

[33] إبن الأبار، الحلة السيراء ، تحقيق: حسين مؤنس ،دار المعارف ، القاهرة ، 1985م ، ج2 ، ص 43 .

[34] من ألفاظ الطلاق الصريحة أن يقول لها قد أبنتك أو فارقتكن وقد سرحتك أما ألفاظ الكناية مثل : سيري إلى أهلك . أو : أنت وشأنك، أمشي عن وجهي ، مال بك حاجة ، الونشريسي ،المعيار ،ج4 ، ص395.ابن العطار، محمد بن أحمد الأموي، الوثائق والسجلات، تحقيق: بيدرو شالمتيا وكورينطي، مدريد، 1983م ، ص 535.

[35] ابن سلمون، أبو محمد عبد الله الكناني، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام،المطبعة الشرفية، القاهرة، د.ت، ج1 ،ص 10.

[36] - الجزيري علي بن يحيى ، المقصد المحمود في تلخيص العقود ، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ، مدريد ، 1998م ، ص 312 . .Prof
Özdemir, Mehmet, *Endülüs Müslümanları: Kültür Medeniyet*, TDV Yayınları, 5. Baskı, Ankara, 2020. 55.

[37] - الونشريسي ، المعيار ، ج7 ، ص 100 .

[38] المصدر نفسه ، ج7 ، ص 122

[39] الونشريسي، المصدر نفسه ، ج7 ، ص 44,45 130.

[40] إبن رشد ، الفتاوى ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1987 ،ج2 ، ص 481 .

تتميز الأوقاف في الأندلس بوجود ناظر متولي، وبدء وثيقة الحبس بعبارة "حبس صدقة مؤبدة"، مما يعكس الخصوصية الثقافية والقانونية للأوقاف في تلك الحقبة. كان الواقف يُحدد بوضوح الأغراض التي يُخصص الوقف من أجلها، مما يضمن عدم تغيير مصرف الأوقاف في الوجه الذي وضعت له.[41]

بشكل عام، كانت الأوقاف في الأندلس تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية، وتلبية احتياجات المجتمع، مما ساهم في استقرار الحياة الاجتماعية والثقافية في تلك الفترة. لقد كانت الأوقاف تجسد قيم التعاون والتكافل، وتُعبر عن التزام المجتمع بمبادئه الدينية والأخلاقية، مما جعلها جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للأندلس.

كما يمكن القول إن الأوقاف في الأندلس لم تكن مجرد مؤسسات مالية، بل كانت تجسيدًا للقيم الإنسانية والدينية التي ساهمت في بناء مجتمع متماسك وقوي. من خلال دعم الفقراء، وتعزيز التعليم، وترميم المساجد، وتوفير الموارد للجهاد، كانت الأوقاف تلعب دورًا حيويًا في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للأندلس، مما جعلها نموذجًا يُحتذى به في التاريخ الإسلامي. إن دراسة دور الأوقاف في الأندلس تبرز أهمية هذه المؤسسات في تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم نموذج يحتذى به في كيفية إدارة الموارد بشكل يحقق المصلحة العامة ويعزز من تماسك المجتمع.

العادات والتقاليد

الألبسة والزينة والحلي

اللباس الرجالي في المجتمع الأندلسي كان متنوعًا ويعكس تأثير البيئة والمناخ ، وفقًا للقلقشندي، كان أهل الأندلس يرتدون الجوخ في الشتاء والبياض في الصيف، مما يدل على تكيّفهم مع الظروف المناخية[42] ، وتأثر لباسهم أيضًا بلباس الحفصيين، حيث ارتدوا الأردية الإفريقية والمآزر المشفوعة، مما يعكس التبادل الثقافي بين المناطق المختلفة[43]، و الأقبية بألوانها المختلفة كانت شائعة بين الأندلسيين، وقد أشار المقري إلى تأثر الغرناطيين بلباس الجند الحفصي، حيث ارتدى الجنود الأقبية، مما يدل على أهمية الزي العسكري في تلك الفترة.[44]

انتشر لباس الخرقة بين المتصوفة، وكان محمد الأول، مؤسس الدولة النصرية، يرتدي شاية ملف مضلعة عند دخوله غرناطة، مما يعكس تأثير الطبقات الاجتماعية على الأزياء[45] ، أما الطيلسان، فكان رمزًا للعلماء والمشايخ، حيث كان يُعتبر من الأزياء الأساسية للخواص، بينما كان الشيوخ هم الوحيدون الذين يضعونه على رؤوسهم، مما يدل على مكانتهم الاجتماعية .[46]

أما النساء، فتميزت أزياؤهن بالعصابة، وهي قطعة مربعة من الصوف، بالإضافة إلى الغفارة والبرقع[47]. كانت النساء يرتدين الخمار والطرحة، وتستخدم المعاجر والنقاب، مما يعكس تنوع الأزياء النسائية في المجتمع الأندلسي. كانت العصابة تُعتبر رمزًا للأنوثة والاحتشام، بينما كانت الغفارة تُستخدم لحماية الشعر من العوامل الجوية.[48]

الطعام والشراب

تميزت الأطعمة في الأندلس بالبساطة لدى الفقراء، بينما كانت الأغنياء يتمتعون بأطباق مركبة ومتنوعة. كان القمح هو الغذاء الأساسي، بينما كانت الذرة تُعتبر من أقوات الفلاحين، خاصة في فصل الشتاء. انتشر الأرز بين السكان، وكان يُفضل مطبوخًا باللبن، حيث اعتبره المقري من الأطباق المميزة. [49]

الأطباق : التي كانت تُعد تشمل الكسكس، العصيدة، والحساء، بالإضافة إلى أطباق متنوعة من اللحم مثل لحم البقر والغنم والأرانب. كانت الأطباق تُحضّر في البيوت، حيث كان يُعتبر الطبخ فنًا يُظهر مهارة ربة المنزل. كما كانت الحلويات جزءًا مهمًا من المطبخ الأندلسي، حيث برع الأندلسيون في صناعة الحلويات المختلفة مثل "المجبنة" و"القطايف"، والتي كانت تُقدّم في المناسبات الخاصة.[50]

الأشربة : تضمنت عصائر الفواكه، وشراب السكن، بالإضافة إلى ظاهرة شرب الخمر في المجالس، مما يعكس تنوع المشروبات في المجتمع ، كانت الخمر تُعتبر جزءًا من الثقافة الاجتماعية، حيث كانت تُقدّم في المناسبات والاحتفالات.[51]

الأعياد والاحتفالات : تعددت الاحتفالات في الأندلس، حيث كان عيد الفطر وعيد الأضحى من الأعياد الدينية الرئيسية. كان المسلمون يهنئون بعضهم البعض بحلول هذه الأعياد، ويشارك الشعراء في إلقاء القصائد أمام الحكام. كان عيد الفطر يُحتفل به بعد انتهاء شهر رمضان، حيث كان الناس يتبادلون التهاني ويقدمون الهدايا، بينما كان عيد الأضحى يتضمن نحر الأضاحي وتوزيع اللحم على الفقراء.[52]

كما احتفل المسلمون بأعياد أهل الذمة دون تمييز، مثل عيد المهرجان وعيد النيروز، حيث كانت هذه الأعياد تتضمن عادات وتقاليد خاصة. عيد المهرجان، الذي يُحتفل به في 25 يونيو، كان يتضمن شعلة النار التي يقفز الناس فوقها[53]، بينما عيد النيروز الذي يُحتفل به في بداية السنة الفارسية، كان يشمل شراء مواد غذائية وزينة[54]، مما يعكس تفاعل الثقافات المختلفة.

---

[41] الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج7 ، ص 437-447.

[42] أبي العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، د ط ، دار الكتب المصري، القاهرة، مصر، ج5 ، 1922م ، ص 271.

[43] ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003، مج1 ، ص 35 .

[44] المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس دار صادر، بيروت، 1388هـ / 1968م ، ص 142 .

[45] فرحات، يوسف شكري ، غرناطة في ظل بنى الأحمر، ط3 ،دار الجيل، بيروت، د،ت ، ص 109 .

[46] المقري ، نفح الطيب ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 222 .

[47] أبي الحسن علي ابن سيدة، المخصص، محمد نبيل طريفي،دار صادر ، لبنان، د،ت، ج4 ، ص 38-39 .
جاسم ياسين الدرويش، أعلام نساء الاندلس، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2017م ، ص 402 .

[48] الونشريسي ، المصدر السابق ، ص 122 .

[49] المقري ، نفح الطيب ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 137 .

[50] مؤلف مجهول، كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس، د ط ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، 1962م ، ص 21-171 .

[51] Hizmetli, Mustafa, *Endülüs'te Hisbe Teşkilatı*, s. 183-184.

[52] ابن الخطيب، الإحاطة ، المصدر السابق ، ج3 ، ص 502 .

[53] الزجالي، المصدر السابق ، ج1 ، ص 85 .

[54] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 23.

الألعاب والترفيه: تضمنت الألعاب في الأندلس ألعاب الحرب، مثل "Tabla"، التي كانت تُمارس في ساحات خاصة. كما كانت الفروسية تحظى بشعبية كبيرة، حيث كانت تُقام سباقات الخيل. كانت هذه الألعاب تُعتبر وسيلة للترفيه والتسلية، بالإضافة إلى كونها تعكس القوة والشجاعة.[55]

البوغا كانت أيضًا جزءًا من الترفيه، حيث كانت تُقام مباريات بين الثيران والكلاب، مما يعكس شغف المجتمع بالألعاب القتالية. كانت هذه المباريات تُعتبر حدثًا اجتماعيًا يجمع الناس من مختلف الطبقات.[56]

تظهر العادات والتقاليد في الأندلس تنوعًا ثقافيًا غنيًا، حيث تداخلت العناصر الإسلامية مع العناصر المحلية، مما أضفى طابعًا فريدًا على الحياة اليومية في تلك الفترة. تعكس هذه العادات والتقاليد التفاعل بين الثقافات المختلفة، مما ساهم في تشكيل هوية المجتمع الأندلسي ، إن فهم هذه العادات يساعد في إدراك كيفية تأثير التاريخ والثقافة على الحياة اليومية للأفراد في تلك الحقبة.

نسيج الحياة الاقتصادية

أولا - الزراعة:

تعتبر الزراعة في الأندلس من أبرز مظاهر الحضارة الإسلامية، حيث تم تطوير أساليب وتقنيات زراعية متقدمة ساهمت في ازدهار الاقتصاد المحلي. شكلت الزراعة ركيزة أساسية في حياة سكان الأندلس خلال العصور الإسلامية، حيث مزجت الخبرة الزراعية التقليدية بمعارف وتقنيات متقدمة، بالإضافة إلى نظام اجتماعي وقانوني دقيق لإدارة الأرض والمياه.

تعددت أساليب الزراعة في الأندلس، ومن أبرزها نظام المزارعة، الذي كان يعتمد على شراكة بين صاحب الأرض والمزارع. في هذا النظام، يقوم صاحب الأرض بتقديم الأرض والبذور والمعدات، بينما يقدم المزارع عمله. كانت هناك عدة أشكال للمزارعة، مثل المزارعة على الرباع، حيث يحصل صاحب الأرض على ثلاثة أرباع المحصول، بينما يحصل المزارع على الربع. كما كانت هناك المزارعة على الخمس والسدس، حيث تتنوع نسب تقسيم المحصول بين الطرفين حسب الاتفاق. تعكس هذه النسب مرونة كبيرة في تنظيم العلاقة بين مالك الأرض والمزارع[57]، مما يدل على تطور مفهوم العمل الزراعي كشراكة حقيقية.

أما المغارسة، فكانت تعني عقدًا يمنح فيه صاحب الأرض الأرض لمن يغرسها، حيث يهتم الغارس بزراعتها وتنميتها مقابل تقاسم المحصول مع المالك. يمكن الاتفاق على النسب ومدة الاستخدام، وغالبًا ما كانت النسبة الشائعة نصف المحصول أو الثلث. من الملاحظ أن صاحب الأرض لا يقدم بذورًا أو معدات بل الأرض فقط، بينما يتولى الغارس كل أعمال الزراعة.

فيما يتعلق بنظام الكراء، كان هذا النظام يعتمد على استئجار الأرض لفترة محددة مقابل مبلغ مالي متفق عليه. يحصل صاحب الأرض على الأجر سواء تم العمل على الأرض أم لا، وذلك شريطة أن يلتزم المستأجر بالحفاظ على الأرض وعدم إهمالها، وإلا يصبح العقد لاغيًا. هذا النظام يختلف عن المزارعة أو المغارسة لكونه يقوم على أساس أجرة محددة وثابتة.[58]

أما السقي، المعروف أيضًا بالمساقة، فقد كان من الوظائف الحيوية، حيث يتم دفع "شجر الأرض" لشخص آخر يتولى أمر السقي مقابل جزء من الثمار أو المحصول. يمتاز هذا النظام بالشراكة وليس التأجير المباشر، وقد كان تحصيل الماء من مصادر مشتركة أو آبار بترتيبات دقيقة لضمان تحقيق مصلحة الطرفين.[59]

اهتمت السلطات بشكل كبير بإدارة المياه وسبل توفيرها حفاظًا على الزراعة، فشهدت الأندلس بناء سدود وقنوات ونواعير لنقل المياه بكفاءة. اعتمد الفلاحون على مصادر متنوعة منها مياه الآبار (الجوفية) التي كانت تُغطى لمنع تغير طعم الماء، ومياه الأنهار الموسمية باستخدام المشايع التشاركية. استخدمت تقنيات وآلات متطورة مثل الدالية، التي تعمل بواسطة عدة أشخاص لرفع الماء من النهر، والسانية، وهي دولاب لرفع الماء من الآبار، والناعور، وهو آلة مائية مستمدة من بلاد الشام تستخدم لسقي الحقول.

تعددت المحاصيل الزراعية في الأندلس، وشملت الأشجار المثمرة مثل التين والرمان والعنب والخوخ واللوز والجوز والزيتون والحمضيات. كما كانت الحبوب، مثل القمح، هي المحصول الأساسي، حيث كانت تزرع بكثافة في مناطق مثل قرطبة وطليطلة وبلنسية. بالإضافة إلى ذلك، كان الزعفران من المحاصيل المهمة، حيث استخدم في الطبخ والطب والتجارة.[60]

ساهم الرعي أيضًا في وجود ثروة حيوانية متنوعة، حيث تنوعت أنظمة الرعي بين الرعي الرّحل شبه الصحراوي والرعي القريب من الأراضي الزراعية. انتشرت المسارح المشتركة التي يستفيد منها سكان عدة قرى مع تقسيم الحقوق وعدد الأيام للعناية بالماشية، كما اعتمدوا نظام الإجارة في رعي قطعان كبيرة مع حماية الحقوق وتجنب النزاعات قدر الإمكان.[61]

تجسد أنظمة وأساليب الزراعة في الأندلس مدى تطور حضارة زراعية متكاملة اعتمدت على شراكة واضحة بين أصحاب الأراضي والمزارعين، وإدارة فعالة للمياه والموارد، وتدوين تجارب وعلم زراعي رفيع المستوى. لقد شكلت هذه الممارسات أساسًا حضاريًا أثر بشكل مباشر في تطور الزراعة في أوروبا لاحقًا، ولا تزال تقنياتها وأنظمتها الزراعية تُدرس ويُستفاد منها حتى اليوم.[62]

التجارة: تُعد الأسواق التجارية في الأندلس من أبرز مظاهر الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في تلك الحقبة، حيث شكّلت محطات تجارية عالمية استقطبت التجار من مختلف المناطق، وامتدت منتجاتها إلى الشرق الأقصى، حتى بلاد الصين. كانت

[55] Özdemir, Mehmet, *Endülüs Müslümanları: Kültür Medeniyet*, s.65.

[56] المصدر نفسه ، ص 65 .

[57] - الونشريسي ، المصدر السابق ، ج8 ، ص 161 .

[58] ابن العطار ، الوثائق والسجلات ، ص 73-75 .

[59] المصدر نفسه ، ص 85-86 .

[60] أبي زكريا يحيى بن محمد بن أحمد بن العوّام الإشبيلي الأندلسي ، الفلاحة الأندلسية ، تحقيق : أنور أبو سويلم ، سمير الدروبي ، علي ارشيد محاسنة ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، 2012م ، ص 137.

[61] الونشريسي، المعيار، ج8 ،ص132.

[62] أبو النصر ،تاريخ النبات عند العرب ، د،م ، بيروت، 1960م ، مج 28 ، ص 533 .

المدن الكبرى كقرطبة وإشبيلية وبلنسية تعج بالأسواق التي تنوعت بين اليومية والموسمية والأسبوعية، مما يعكس حيوية النشاط التجاري وتنظيمه الدقيق ، فقد أشار المؤرخون إلى أن قرطبة احتوت على عدد هائل من المحلات التجارية قد يصل إلى ثمانين ألف حانوت، وهو عدد يؤكد مدى انتشار التجارة وتوسعها رغم التفاوت السكاني في تلك الفترة، حيث وصف الإدريسي المدينة على أنها مجموعة من المدن المتتابعة، كل منها تمتلك ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات.[63]

تنقسم الأسواق في الأندلس إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الأسواق اليومية المفتوحة بشكل منتظم، والأسواق الموسمية التي تعقد عند بداية أو نهاية الفصول، والأسواق الأسبوعية التي تقام في أيام محددة لكل مدينة، وقد كانت هذه الأسواق منظمة تنظيماً محكماً، مقسمة حسب الحرف والبضائع؛ فكان لكل نشاط تجاري مكان مخصص، من أسواق للمصاحف والكتب، والأسواق الكبرى للصرافين والحدادين والجزارين، إلى أسواق مخصصة لبيع الأسماك والحطب. وكان "المحتسب" هو الموظف المكلف بالإشراف على تنظيم الأسواق، وضمان سلامة الأسعار والمكاييل والموازين، إضافة إلى مراقبة السلوك والأخلاق العامة فيها، مع وجود أعوان يساعدونه في أداء مهامه ومتابعة تطبيق النظام والضرائب.[64]

تُظهر المصادر وجود شبكة طرق تجارية داخلية تربط المدن الكبرى مثل قرطبة وإشبيلية وطليطلة، مما سهل حركة نقل البضائع والتبادل التجاري، إلى جانب طرق برية وبحرية تربط الأندلس مع دول أوروبا ، وكانت الموانئ مثل مرسية ومالقة مراكز حيوية لاستقبال السفن التجارية من مختلف دول البحر المتوسط، مما ساهم في تعزيز التجارة الخارجية .[65]

تنوعت السلع المنتجة والمصدرة من بلاد الأندلس، حيث كانت تشتهر بإنتاج كمية كبيرة من المواد الغذائية كالزيتون وزيت الزيتون والفواكه المجففة التي كانت تباع في الأسواق الخارجية في مصر وبلاد المغرب وجنوب أوروبا. كان زيت الزيتون الأندلسي يُعتبر من أفضل الأنواع، حيث كانت مناطق مثل قرطبة وإشبيلية معروفة بإنتاجه بكميات كبيرة، مما جعلها مركزًا رئيسيًا لتصدير هذه السلعة. كما كانت الفواكه المجففة، مثل التين والزبيب، تُعتبر من السلع القيمة التي كانت تُصدر إلى مختلف البلدان، حيث كان التين الأندلسي يتمتع بسمعة طيبة في الأسواق البعيدة.[66]

أما بالنسبة لصناعة المنسوجات، فقد كانت الأندلس تُعرف بجودة منتجاتها، حيث كانت تُنتج أنواعًا متعددة من الأقمشة التي كانت مطلوبة في الأسواق العالمية. في القرن الرابع الهجري، كان في مدينة قرطبة وحدها ثلاثة عشر ألف نول حياكة، ومائة وثلاثون ألف نساج، مما يدل على حجم الصناعة النسيجية في الأندلس. كانت هذه المنسوجات تُصدر إلى مختلف البلدان، بما في ذلك مصر والشام، حيث كانت تُعتبر من السلع الفاخرة.[67]

بالإضافة إلى ذلك، كانت الأندلس غنية بالمعادن مثل الذهب والفضة والنحاس، وكانت تُصدر هذه المعادن إلى مختلف البلدان[68]، وكان الزئبق من المعادن المهمة التي كانت تُستخرج من الأندلس، حيث كان يُعتبر من أفضل الأنواع في العالم[69]، كما كانت الأندلس تُصدر مواد أخرى مثل الكحل الأثمد، الذي كان يُستخدم في التجميل، والكبريت الذي كان يُستخدم في الصناعات المختلفة.[70]

وقد شكل الرقيق أيضًا إحدى السلع الرئيسية التي تاجر بها الأندلسيون، حيث كان يتم جلب الرقيق من أوروبا وإعادة تصديرهم إلى المناطق الإسلامية. كان الرقيق يُعتبر سلعة قيمة، حيث كان يُستخدم في الأعمال المنزلية والزراعة والصناعات. وقد أشار المؤرخون إلى أن تجارة الرقيق كانت مزدهرة في الأندلس، حيث كان يُعتبر الرقيق الأندلسي من بين الأفضل في العالم.[71]

تُظهر هذه الديناميات الاقتصادية أن الأسواق التجارية في الأندلس لم تكن مجرد أماكن للتبادل التجاري، بل كانت أيضًا مراكز ثقافية واجتماعية. كانت الأسواق تمثل نقطة التقاء بين الثقافات المختلفة، مما ساهم في تعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات المختلفة في الأندلس. كانت الأسواق تعج بالحركة والنشاط، حيث كان التجار يتبادلون الأخبار والأفكار، مما ساهم في إثراء الحياة الحضارية في الأندلس.

وبشكل عام، تعكس الأسواق التجارية في الأندلس ازدهار الحياة الاقتصادية وتنوعها، حيث كانت هذه الأسواق ليست مجرد أماكن للتجارة، بل كانت أيضًا مراكز ثقافية واجتماعية تجمع بين الناس من مختلف الخلفيات. كانت الأسواق تمثل نقطة التقاء بين الثقافات المختلفة، مما ساهم في تعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات المختلفة في الأندلس.

النقود: تُعتبر النقود في الأندلس إحدى الركائز الأساسية التي أسهمت في تطور الحركة التجارية والاقتصادية، حيث شهدت المنطقة ابتكارات هامة في نظم التعامل المالي لتسهيل التبادل التجاري بين الأفراد والمجتمعات. ففي منتصف القرن الثالث الهجري، وأثناء حكم الأمير عبد الرحمن، أنشئت دار لصك العملة في قرطبة عند باب العطارين، وهو موقع لم تُنشأ فيه دار صك معلومة منذ الفتح الإسلامي[72]. هذه الخطوة جاءت استجابة للحاجة المتزايدة في تسهيل المعاملات التجارية، وتم ضرب الدراهم بكميات محدودة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، حيث تشير المصادر إلى قيام ديسم ابن إسحاق بضرب الدراهم الفضية في تدمير باسم الأمير عبد الله بن محمد، رغم توقف دار السكة لفترة في قرطبة.

كان نظام العملات في الأندلس يتكون من ثلاثة أنواع رئيسة: الدينار، والدرهم، والفلس، مع وجود أسماء محلية مميزة مثل الدراهم القاسمية والدنانير الجعفرية. ويُعد أول دينار ذهبي أندلسي صادر عام 97/715-716 ميلادية، ويتميز بوجود نص لاتيني في وجهه الأول وكتابة عربية في الوجه الآخر، ما يعكس التفاعل الحضاري بين الثقافات. مع بداية القرن الرابع الهجري،

---

[63] الإدريسي ، المصدر السابق ، ص 302-303 .

[64] Hizmetli, Mustafa, *Endülüs'te Hisbe Teşkilatı*, s. 103

[65] البكري، جغرافية الأندلس وأوروبا ، من كتاب المسالم والممالك ، عبد الرحمن حجي ، دار الإرشاد ، بيروت ، 1968, ص 67. الشقندي، اسماعيل بن محمد ، رسالة في فضل الأندلس ، نشرها صلاح الدين المنجد ضمن ثلاث رسائل في فضائل الأندلس وأهلها ، دار الكتاب الجديد ، بيروت، 1968 ص 58.

[66] المقري نفح الطيب، مج 1، ص 151.

[67] ابن خرداذبة، المسالك والممالك، دار صادر ، د ت ، ص 131. ابن حوقل ، صورة الأرض، نوابغ الفكر للنشر والتوزيع ، د م ،2009 ،ص 105.

[68] الزهري ، الجغرافية تحقيق: محمد جاج صادق ، د،م، دمشق 1968م ص 87.

[69] المقري، نفح الطيب، مج 1، ص 143.

[70] الزهري، كتاب الجغرافية، ص 31، 99.

[71] ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص 131.

[72] المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر ، بيروت ، 1909,ص 45..

أصدر الخليفة عبد الرحمن الناصر أوامره بإعادة تأسيس دار سكة منظمة ومتطورة في قرطبة لضرب الدنانير والدراهم؛ حيث أظهرت المصادر اهتمام المؤرخين بهذه الخطوة التي عززت الاقتصاد الأندلسي، وأصبحت دار السكة ذات شخصية قانونية مستقلة مع وجود مسؤولين متخصصين يديرون عمليات الضرب تحت إشراف صاحب خطة السكة، وهو شخص مؤهل علمياً وأخلاقياً لضمان جودة العملة.[73]

شهدت العملات الأندلسية درجات عالية من العيار والنقاء خلال حكم الخلافة الأموية، مدعومة بتدفق وفير للذهب من السودان عبر المغرب الأقصى، ما أسهم في انتعاش النشاط الاقتصادي والتجاري. وتشير الأدلة الأثرية إلى تداول العملات الأندلسية الذهبية والفضية حتى في شمال أوروبا، وفي مناطق مثل إيطاليا وإنجلترا، مما يبرز العلاقات التجارية الواسعة. مع سقوط الخلافة وظهور ملوك الطوائف، بدأ تدهور جودة العملة، وظهرت عملات محلية تحمل أسماء الأمراء، لكنها عانت من التزييف وغياب الرقابة، ما أثر سلباً على ثقة الأسواق. ولقد ناقش الفقهاء، ومنهم ابن حزم، مسألة التعامل بهذه العملات، مؤكدين على حق الفرد في التصرف بالذهب والفضة الخالصين بحرية دون إلزامها بالعرض على دار الضرب.

أما عن وحدات الوزن والقياس المستخدمة في الأسواق، فقد استُخدمت في الأندلس وحدات موروثة ومطوّرة محلياً تتفاوت حسب نوع السلعة. فرطل اللحم كان يعادل 36 أوقية، والرطل العادي حوالي 16 أوقية (حوالي 504 غرامات)، حيث تساوي الأوقية 20 درهماً أو حوالي 30 غراماً من الفضة. أما المثقال، فكان يُستخدم لوزن المعادن الثمينة كالذهب والفضة، ويقدر بوزن 72 حبة من حبات الشعير متوسط الحجم، رغم اختلافات في مقدار الحبة قد تصل إلى 84 حبة. كذلك كان القيراط، المستخدم كوحدة لقياس الذهب والفضة، يعادل نصف درهم أو حبة شعير، بوزن تقريبي 1.049 غرام، بينما يختلف القنطار في الوزن حسب نوعه، فتراوح بين 42.5 إلى 49 كيلوغراماً، وكان الكيل القرطبي يستخدم لوزن السوائل والحبوب، كما كان له معيار محدد يرتبط بعدد المد والنبوت.[74]

يتبين مما سبق أن نوازل الونشريسي التي توثق الأحكام الفقهية المتعلقة بالنقود والمعاملات الاقتصادية، تُبرز دقة النظام التشريعي في ضبط المعاملات المالية، ومنه جواز التعامل بالدراهم الناقصة طالما كان الآخذ على علم بها ولم يُخدع فيها، مع التأكيد على حرمة الغش والخداع ، كما تنص على وجوب الزكاة في الذهب الخالص فقط دون المشوب بالنحاس أو غيره، مع احتسابها بناءً على وزن الذهب الفعلي لا القيمة الظاهرية. وفيما يخص تبديل العملات، أُكد وجوب احترام العقود والمعاملات المبنية على عملة معينة حتى لو استبدلت لاحقاً بعملة جديدة، ورفض إبطال المعاملات السابقة بسبب تغيير عملة السلطان. كما نص الونشريسي على ضرورة مكافحة تزوير العملات بشدة، مع تدخل صارم للوالي بمعاقبة المزورين ونشر العقوبات لردع المخالفين.

إضافة إلى ذلك، تضمنت النوازل قواعد واضحة لتحديد الأسعار في الأسواق بمرعى المصلحة العامة، حيث يُراعى في تحديد السعر توافق العامة وجودة السلع، كما يُمنع الغش واحتكار الأسعار حرصاً على استقرار السوق وحماية المستهلك والتاجر. وكان للمحتسب دور فعال في تحقيق الضبط، بالتفتيش والمراقبة وتطبيق العقوبات على المخالفين وفق سلطة الوالي الشرعية، لضمان عدالة المعاملات وحسن سير الأسواق.

وعليه يمكن القول إن نظام النقود في الأندلس شكّل نموذجاً متكاملاً يدخل في إطار دولة مدنية ذات اقتصاد قوي، ارتكز على مبادئ الشفافية والعدل والرقابة، وعكس الازدهار الاقتصادي والتجارة الواسعة على المستويين الداخلي والخارجي. كما كانت وحدات الوزن والقياسات المنظمة في الأسواق تعزز من دقة الحسابات المالية، بينما مثلت القواعد الفقهية المنظّمة في نوازل الونشريسي قواعد واضحة لضبط التعاملات النقدية، مما حفظ للنظام المالي سيادته وثقة المتعاملين فيه رغم التقلبات السياسية التي مرت بها الأندلس. هذا المزيج بين التنظيم المالي، الفقهي، والاقتصادي يجعل دراسة النقود في الأندلس مفتاحاً مهماً لفهم تطور الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى وكيفية توافق النظم الشرعية مع متطلبات الحياة الاقتصادية العملية.

الصناعة : النشاط الصناعي في الأندلس كان أحد أبرز مظاهر الحضارة الإسلامية، حيث تميز بتنوعه وازدهاره، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتلبية احتياجات المجتمع. استفاد الأندلسيون من الثروات الطبيعية المتاحة في بلادهم، مثل الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية، مما أدى إلى تطوير العديد من الصناعات التي كانت تلبي احتياجاتهم اليومية وتساهم في نشاط التجارة.

في مجال الصناعات الغذائية، كان للأندلسيين دور بارز في إنتاج مجموعة متنوعة من الأطعمة ، فقد استغلوا الثروة الحيوانية في إنتاج الجبن، حيث كانت مدينة إشبيلية وشريش معروفة بصناعة الجبن بأنواعه المختلفة[75]، كما اشتهرت شريش بإنتاج المجبنات، وهي نوع من الأطعمة التي تُصنع من الجبن وتُقلى بالزيت، مما يعكس الابتكار في استخدام المكونات المحلية، بالإضافة إلى ذلك، كانت الحلويات جزءًا أساسيًا من الثقافة الغذائية، حيث استخدم الأندلسيون الأعناب والتفاح والتوت في صناعة الحلويات والمربى، مما أضفى طابعًا مميزًا على المائدة الأندلسية[76]، أما صناعة الخمور، فقد كانت رائجة خاصة بين غير المسلمين، حيث كانت تُصنع من ثمار التين والعنب، رغم جهود أمراء بني أمية في تقليل انتشارها[77] ، وفيما يتعلق بزيت الزيتون، كانت إشبيلية مركزًا لصناعة زيت الزيتون، حيث كانت الأندلس تحتل المرتبة الأولى عالميًا في إنتاجه، بفضل وفرة أشجار الزيتون التي تغطي مساحات شاسعة من البلاد.[78]

أما في الصناعات النسيج، فقد تم تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: دور الطراز الخاصة التي كانت تنتج للطبقة الحاكمة، وطراز العامة التي كانت تنتشر في المدن الأندلسية، كانت هذه الصناعات تعتمد على زراعة القطن والكتان، مما أدى إلى زيادة

---

[73] Hizmetli, Mustafa, *Endülüs'te Hisbe Teşkilatı*, s. 137-138.

[74] البكري، نفس المصدر، ج2، ص 242-243.
كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين ،مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية ،د،ت ، ص322 .

[75] المقري ، نفح الطيب ، مج1 ، ص 184 .

[76] السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي (ت نهاية القرن 5هـ/11م) في الحسبة، تحقيق : حسن الزين ، دار الفكر الحديث، د.ط، بيروت ،1987م، ص 268.

[77] الحميدي جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، دار الغرب الإسلامي، ص 43-45.

[78] العمري، مسالك الأبصار في ممالك الامصار ، عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض ، 1996، ج4، ص147.

إنتاج الأقمشة، وقد تميزت مدينة إشبيلية بجودة إنتاجها من الأقمشة، حيث كانت تُصنع أنواع مختلفة من الثياب والأكسية، مما يعكس الذوق الرفيع للأندلسيين في مجال تصاميم الالبسة الرائجة في عصرهم[79]

في الصناعات المعدنية، كانت الأندلس غنية بالمعادن، مما ساهم في ازدهار صناعة الحدادة. وقد تنوعت المصنوعات التي ينتجها الحدادون، بما في ذلك الأسلحة التي كانت تُعتبر من أهم الصناعات المعدنية. وقد أحرز الأندلسيون تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، حيث كانت صناعة الأسلحة تتطور بشكل مستمر بسبب الحاجة إلى الدفاع عن البلاد، خاصة في ظل التوترات مع الدويلات المسيحية في الشمال.[80]

في الصناعات الخشبية، كانت صناعة السفن ضرورية لحماية السواحل من الغزو، وقد تم إنشاء دور لصناعة السفن في عدة مدن، مثل إشبيلية وقرطبة. وقد ساهم هذا الاهتمام في تعزيز القوة البحرية للأندلس، مما أتاح لها القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية.[81]

و في الصناعات الجلدية، فقد كانت هذه الصناعات مهمة أيضًا، حيث تم استخدام الجلود في صناعة الملابس والأدوات اليومية ، وقد تميزت بعض المدن الأندلسية بإنتاج جلود عالية الجودة، مما ساهم في ازدهار هذه الصناعة.[82]

في صناعة الورق، اشتهرت مدينة شاطبة بصناعة الورق، حيث كان الرق المستخدم في الكتابة يُحمل من شاطبة إلى سائر مدن الأندلس. وقد ساهم هذا في انتشار الكتابة والتدوين، مما يعكس أهمية الثقافة والعلم في المجتمع الأندلسي.[83]

وأخيرًا، في صناعة الخزف والفخار، كانت الصناعات الفخارية جزءًا أساسيًا من الأثاث المنزلي، حيث تم إنتاج أنواع متعددة من الأواني الفخارية لتلبية احتياجات الناس. وقد تميزت بعض المدن، مثل غرناطة ومالقة، بإنتاج فخار مزجج بالذهب، مما يعكس الحرفية العالية للأندلسيين.[84]

بشكل عام، تعكس هذه الصناعات مدى تقدم الأندلس في مختلف المجالات، مما جعلها مركزًا حضاريًا وثقافيًا بارزًا في العالم الإسلامي خلال تلك الفترة. لقد ساهمت هذه الصناعات في تعزيز الهوية الثقافية للأندلسيين، وأثرت بشكل كبير على الحياة اليومية والاقتصاد، مما جعل الأندلس واحدة من أبرز الحضارات في التاريخ.

يقدم كتاب «المعيار» نافذة مهمة لفهم كيف تطور الفقه المالكي في الأندلس والمغرب الإسلامي، وكيف كان يعبر عن حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في ذلك الزمن. هذه النوازل الفقهية لم تكن مجرد نصوص جامدة، بل كانت تعكس تفاعل الفقهاء مع الواقع اليومي الذي عاشه المجتمع، بحيث يمكننا أن نرى علاقة متينة بين الشريعة والأعراف التي كانت قائمة آنذاك.

وأظهرت الدراسة كيف أن الفقه المالكي في الأندلس كان يتمتع بمرونة ووعي عميق بالواقع المتغير، فبدلاً من تشديد القواعد بشكل جامد، كان الفقهاء يراعون ظروف الناس ويقدمون آراء متنوعة تناسب الحالات المختلفة، وهو ما ساعد على بقاء الفقه حيًا وقابلًا للمواكبة.

كما تجلى الدور الفعّال للفقهاء الذين لم يقتصروا على إصدار الأحكام فقط، بل كانوا جزءًا من تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الأسواق والتنظيم الإداري، مما يدل على إدراكهم لأهمية تنسيق أعمال المجتمع مع الضوابط الشرعية.

وأيضًا، تحدّثت الدراسة عن مكانة الأسرة والمرأة في ذلك الزمن، حيث كانت المرأة تحظى بحقوق واضحة وتعبر عن إرادتها من خلال شروط الزواج، وهذا يبرهن على تقدير المجتمع الأندلسي لدور المرأة وحريتها، وهو أمر قد يفاجئ من يقرأ التاريخ بمنظورٍ تقليديّ. وبالجانب الاقتصادي، كشفت النوازل عن نشاط زراعي وتجاري مزدهر، مع وجود دور فاعل للدولة في تنظيم السوق وحمايته، وهو ما ساهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وهذا كله تم ضمن إطار يحترم الشريعة ومصالح الناس.

لم تكن دراسة هذه النصوص خالية من الصعوبات، خاصة من ناحية تحديد الوقت والمكان بدقة، وكذلك تداخل بعض الفتاوى، لكن بالرغم من ذلك تمكنّا من استخلاص معلومات هامة تسلط الضوء على جوانب حياة الأندلسيين الذين أعطونا بصيصًا حيويًا لفهم مجتمعهم.

وهذا التراث الفقهي يحمل رسالة واضحة لطلاب العلم والباحثين اليوم، مفادها أن الفقه ليس علمًا جامدًا، بل هو حقل معرفي يحتاج إلى تجديد مستمر ليتعامل مع متغيرات الحياة العصرية، مع المحافظة على جوهر الشريعة وروحها.

في النهاية، يمكن القول إن مدرسة المالكية في الأندلس لاقت فرصة نادرة للانفتاح والتجدد، حيث جمعت بين الأصالة والتجديد وقدمت مثالًا حيًا على كيفية التوفيق بين النص الشرعي والواقع المعاش، وهذا ما يجعلها مفيدة كمصدر تاريخي غني بالمعلومات والتفاصيل، خاصة لمن يرغب في إجراء دراسات دقيقة عن تفاصيل الحياة الاندلسية من خلال المؤلفات والموسوعات الفقهية النوازلية .

المصادر :

إبن الأبار، الحلة السيراء ، تحقيق: حسين مؤنس ،دار المعارف ، القاهرة ، 1985م .

[79] ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب دار الثقافة، بيروت، 1980م ج2، ص223. المقري، نفح الطيب، مج1، ص387.

[80] القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت، د،ت، ص 503 .الحميري، الروض المعطار، ص ،32 صفة جزيرة الأندلس، ص 1 ،الإدريسي القارة الإفريقية، ص 267/292/302.

[81] إبن القوطية ، تاريخ افتتاح الأندلس،تحقيق: إبراهيم الابياري، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1989م ص 88.

[82] ابن الشباط، قطعة في وصف الأندلس وصقلية من كتاب السمط وصفة المرط ، د،م، 1968م، ص117.

[83] المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 239.إبن الآبار ، التكملة لكتاب الصلة ، تحقيق : عبد السلام الهراس ،دار الفكر ، بيروت ، 1995م ج2، ص 807.

[84] الحميري، محمد بن عبد المنعم ، الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق: احسان عباس، مطبعة هايدلبرغ ، لبنان، 1975م، ص 523.

إبراهيم القادري بوتشيش ،إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط1 ،2002م.
أحمد بابا التنبكتي ، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج ، عبد الحميد عبد الله ، دار الكتاب ، طرابلس - ليبيا ، 2000م
أحمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة و الوراقة، الرباط، 1973م.
إحسان عباس، ط2 - دار المغرب الإسلامي، 1402/ هـ 1982م.
إبن بشتغير ، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير ، تحقيق: قطب الريسوني ، دار ابن حزم ، د،ت.
أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي، وثائق في أحكام قضايا أهل الذمة، محمد عبد الوهاب خلاف، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة، 1980م.
الجزيري علي بن يحيى ، المقصد المحمود في تلخيص العقود ، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ، مدريد ، 1998م .
ابن حزم الأندلسي، طوق الحمامة في الألفة والولاف، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1959م.
أبي الحسن علي ابن سيدة، المخصص، محمد نبيل طريفي،دار صادر ، لبنان، د،ت، .
حجي ، أندلسيات (المجموعة الأولى) ، دار الإرشاد للطباعة والنشر ، بيروت ، 1969م.
جاسم ياسين الدرويش، أعلام نساء الاندلس، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2017م .
الزجالي ، أمثال العوام ، مطبعة محمد الخامس ، فاس ، 1975م.
أبي زكريا يحيى بن محمد بن أحمد بن العوَّام الإشبيلي الأندلسي ، الفلاحة الأندلسية ، تحقيق : أنور أبو سويلم ، سمير الدروبي ، علي ارشيد محاسنة ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، 2012م .
السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي (ت نهاية القرن 5هـ/11م) في الحسبة، تحقيق : حسن الزين ، دار الفكر الحديث، د.ط، بيروت ،1987م.
ابن سلمون، أبو محمد عبد الله الكناني، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام،المطبعة الشرفية، القاهرة، د.ت .
الشعبي ،الأحكام، تحقيق: صادق الحلوي ، دار صادر ، بيروت، 1992م.
الصمدي ، فقه النوازل عند المالكية فقها ومنهجا ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، 2007م
أبي العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، د ط ، دار الكتب المصري، القاهرة، مصر، 1922م.
أبي العباس شهاب الدين السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، محمد عثمان ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 1971م.
أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي ، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل أفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية، 1981م .
أبو العباس الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك ، تحقيق : الصادق بن عبد الرحمان الغرياني ، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م.
عزت عبد العزيز ، تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة ، دار النشر للجامعات ، القاهرة، 1999م.
polémica religiosa en Música en tiempos de Alfonso El - GRANJA FERNANDO DE. LA «Una Sabio» in Al Andalus,, XXXèmeI, Madrid, 1966
ابن قزمان محمد بن عيسى القرطبي ، ديوان ابن قزمان القرطبي، إصابة الأغراض في ذكر الأعراض ، تحقيق : فيديريكو كورنيتي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1995م .
القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت، د،ت.
كمال السيد أبو مصطفى ، جوانب من الحياة الإجتماعية و الإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب الونشريسي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 1996م .
ماريا ج فيقرا، أصلح المعالي عن المنزلة الاجتماعية لنساء الأندلس ، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، بيروت ، 1998م.
مصطفى الصمدي ، فقه النوازل عند المالكية تاريخاً ومنهجاً ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007م.
موسى لقبال ، التسيير في أحكام التسعير للمجليدي، الشركة الوطنية ، للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، (د ت).
مؤلف مجهول ، ذكر بلاد الأندلس، تحقيق : لويس مولينا ، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ، مدريد ، 1983م .
مؤلف مجهول، كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس، د ط ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، 1962م .
النوازل الفقهية وكتب المناقب وبالعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي، مجلة التاريخ العربي، ع22 ،2002 م
أبو النصر ،تاريخ النبات عند العرب ، د،م ، بيروت، 1960م.
Hizmetli, Mustafa, *Endülüs'te Hisbe Teşkilatı*, Türkiye Diyanet Vakfı Yayınları, Ankara, 2011
عبد الواحد بن عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، باعتناء : د
البغدادي ، هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مطبعة وكالة المعارف، إسطنبول 1955 م .
Özdemir, Mehmet, *Endülüs Müslümanları: Kültür Medeniyet*, TDV Yayınları, 5. Baskı, Ankara, 2020.